



تونس، في 16 جوان 2014

بيان نقابي

على أثر صدور نتائج المناظرة المتعلقة بانتداب أعوان في الإعلامية برتبة ملحق إدارة ونائب رئيس مصلحة وما رافقها من توكيدات من وجود شبيهة تجاوزات ، قام المكتب النقابي بمراسلة عاجلة يوم الخميس 2014/06/12 إلى محافظة البنك لطلب تحقيق حول الموضوع المذكور و أخذ التدابير اللازمة متضمنة موقفا واضحا بعدم الالتزام بشروط الحياد المتمثل في إشراف أحد المسؤولين على المناظرة التي شاركت فيها زوجته .

و قد تم في نفس اليوم عقد جلسة في الصند بنائب المحافظ الذي أكد على أن الإدارة أجرت تحقيقا بمجرد أن علمت بالموضوع و تأكدت من أن شروط الحياد كانت متوفرة بحكم أن المعني بالأمر لم يتدخل مباشرة في أي مرحلة من مراحل المناظرة بشكل يؤثر على النتائج، و لكنه أكد في نفس الوقت أنه كان على المسؤول المذكور عدم إخفاء المعلومة على الإدارة .

غير أن المكتب النقابي يعبر عن عدم اقتناعه بطرح الطرف الإداري و يتمسك بالمطالبة بأخذ الإجراءات الإدارية اللازمة الكفيلة بتثبيت مصداقية المناظرة نظرا أن الإدارة كانت على علم بالموضوع قبل بداية مرحلة الشفاهي. كما تشير إلى أنه وقع ذكر اسم احد الزملاء من طرف نائب المحافظ فيما يخص معالجة الأعداد المتعلقة بالمناظرة حيث اوضح لنا في ما بعد أن هذه المعلومة غير صحيحة، إضافة إلى أن مشاركة المدير المشرف إداريا على المناظرة في عملية الإصلاح يخالف قواعد الحياد.

و بناء عليه، نعتبر أن تحقيق الإدارة سطحي و نتشبهت بإجراء تحقيق معمم و جدي حالا و تحميل المسؤولية لكل من ساهم في تلك الإخلالات دون استثناء، حفاظا على سمعة المؤسسة و ما عرفت به من مصداقية في المناظرات السابقة.

و أمام هذه السابقة الأولى من نوعها نطلب من كل الزملاء الالتفاف حول المكتب النقابي في كل تحرك قادم.

عاشت تونس حرة، عاش الاتحاد العام التونسي للشغل مستقلا و مناظلا

